الثورة

الثقافة - الاتصال.. لاتعني الاختيار بين الحداثة والتقليد وإنما إقامة علاقة جدلية بينهما

العولمة الأخرى

والتعايش الثقافي العالمي البديل

■ اصدر دومينيك فولتون الذي يشغل مدير أبحاث في المركز القومي الفرنسي للدراسات العلمية، مدير مجلة هرمس الصادرة عن المركز نفسه والتي تعنى بوجه أساسي بالرهانات المطروحة انتشار عولمة وسائل الاتصال التكنولوجية.

وفي الكتاب الجديد يبين المؤلف أن الأعلام الحديث قد جعل العالم صغيرا في الوقت نفسه الذي جعله خطرا، فلقد اصبح كل فرد يستطيع ان يسمع ويرى كل شيء ويدرك مايفرقه عن الآخر، ذلك انه اذا كان هذا الآخر موجودا في الماضي فلقد كان غائباً، بينما غدا اليوم قريبا بل وحاضرا باستمرار في الحياة اليومية، ولئن كان الاعلام في السابق يشكل عامل انعتاق وتقارب ، فمن شأنه اليوم ان يكون باعث تمايز وتنافر.

إن الاعلام بإبصاره الاختلافات بين الثقافات والتفاوتات بين المجتمعات إنما يبين الهوة التي تفصل بينها بحيث انه إذا حول العالم الى «قرية كبيرة» على مستوى التقنيات فإنه لم يحوله كذلك على المستوى الثقافي والاجتماعي والتواصل، وتلك واحدة من المتغيرات الاساسية اليوم.

نحن في الحقيقة امام واقع يطرح الشروط التي يمكن فيها للمجتمعات ان تتمثله وان تعتاده، وسبل امكانية التفاهم والتعاون فيما بينها بديلا عن النزاعات والحروب، بتعبير آخر فإن الحاجة قائمة من أجل اعادة النظر التي نقيمها على حد سواء بين الاعلام والثقافة والاتصال.

وبالتأكيد فإن نهاية الشيوعية السوفيتية قد فسحت المجال واسعا امام الرأسمالية وأمام النموذج الاعلامي الغربي بتقنياته وصناعاته الثقافية لأن يطغى إلا أن بلدانا اخرى تريد ان تدخل وتشارك في الثورة الاتصالية الجديدة في الوقت الذي لاتحمل فيه نفس نمط التفكير الغربي.

هكذا فإن هذا النموذج يعيش احتجاجا متصاعدا عليه في الوقت الذي يعلو فيه مطلب الهويات الثقافية.

ويذهب الكاتب الى القول ان نموذج «المجتمع الاعلامي » الذي قدمه الغرب وذلك كمستقبل لمجتمعاته بل ولغيره من المجتمعات باعتبار انه يتجاوز الانفساخات السياسية والاجتماعية والثقافية ، قد باء بالفشل لماذا؟

لأن هذا المجتمع يطرح خارجه التاريخ ويتجاهل تعدد الثقافات الدولية، ولايعطي اهمية للمتلقين، مشاهدين ومستمعين، هكذا فإن الواقعة الاكثر بروزا في بداية القرن الحالي هو مثلث : الهوية الثقافية - الاتصال.

إيضاحا لذلك يبين الكاتب ان العولمة قد مرت بثلا ث مراحل:

- المرحلة الاولى تمت مع تأسيس منظمة الامم المتحدة على أعقاب الحرب العالمية الثانية حيث تم وضع قواعد لنظام دولي جديد من اجل ادارة شئون العالم سياسي ولإحلال التعاون والسلام فيه.

- المرحلة الثانية بدأت مع الثلاثينيات المظفرة (أعوام ١٩٤٥-١٩٧٥) و التي تميزت بازدهار اقتصادي وفتح الحدود مع اجل امتداد اقتصاد السوق ومحاولات إحلال نموذج التبادل الحر.

والمرحلة الثالثة، هي مرحلة اليوم التي ليست هي سياسية ولا اقتصادية بقدر ماهي ثقافية - اتصالية، إنها العولمة الثالثة التي تشق طريقها باتجاه التعايش الثقافي دوليا.

والمفارقة هي انه بالرغم من الاهمية القصوى للتعايش الثقافي فإن الابحاث التي طرحت حوله مازالت محدودة وبقدر ما ان مسألة التعددية الثقافية داخل الدولة- الأمة قد عرفت معالجة لها منذ عشرين عاما بقدر ما ان التعددية الثقافية على المستوى الدولي لاتحظى بالمعالجات اللازمة لها.

والمشكلة ان عولمة تكنولوجيات الاعلام والاتصال كانت عاملا في الانفتاح مع انتشار اكثر من ٥,٤ مليار من اجهزة الاستقابل المذياعي و ٥,٣ مليار من أجهزة التلقي التلفزيوني عدا عن وجود اكثر من مليار من الهواتف المحمولة ، وتوافر مايقارب من نفس العدد من مستخدمي شبكة الانترنت.

إلا ان ذلك لايخلق اتصالا بين الشعوب بمعنى تحقيق تفاهم وتفاعل وتواصل فيما بينها ،ذلك لأنه اذا كانت التقنيات واحدة فإن البشر مختلفون بين بلدان الشمال والجنوب بل وداخل كل من هذه البلدان.

لقد برز معطى جديد ألا وهو المتلقي ذلك انه اذا كانت الاتصاليات الحديثة تريد ان تجعل العالم واحدا ومألوفا ، فإن الاخبار والرسائل المبثوثة لاتلقى نفس الدلالات والأهمية وردود الفعل لدى المشاهدين، هذه هي النقطة الجوهرية.

أي الانقطاع الذي حدث بين الاعلام والاتصال وصعوبة الانتقال من الاول باتجاه الثاني فالمتلقي يعيش واقع ثقافته التي تتوسط بينه وبين مايتلقاه والتي تمكنه من فهم وتأويل الاخبار والرسائل المبثوثة وهذا لايعني اكتشاف تنوع الثقافات وحضورها.

وانما هو تصور الغرب ان الخبر الاعلامي يمكن ان يكون مقبولا لدى الجميع وبهذا فإذا كان الاعلام يرتبط بمسألة «الخبر» ويفترض تلقيه وقبوله فإن الاتصال يعني عكس ذلك ويشدد على مسألة «العلاقة» مع المتلقين وبالتالي على شروط التلقي وامكانية التواصل.

هكذا يبرز البعد الثاني في الاتصال، لاسيما انه اذا تم تقليص المسافات الجغرافية بين البشر فإن هذا لا يعني انهاء المسافات الثقافية التي تفصلهم.

- بماذا يتعلق الامر اليوم في واقع من عولمة الاعلام والاتصال؟

- ببساطة انه يتعلق بصدام عنيف قل أو كثر بين الثقافات والرؤى والتصورات حول العالم. فليس لأننا نرى كل شيء تقريبا وبنفس الوقت فإننا نتفهم ونفهم كل شيء بشكل متماثل، في الوقت الذي تفصلنا عن الآخرين قيم وافكار ومعايير سياسية ودينية وثقافية.

- اذن كيف يمكن الانتقال من الاعلام (الخبر) الى الاتصال (العلاقة)؟

- ان الكاتب يجيب بضرورة التمييز بين ماهو معياري وماهو استخدامي في الاعلاميات والاتصالات التي حملت مثالا في انعتاق الفرد الانساني والمجتمع من الكوابح التي كانت تكبله فكريا وسياسيا واجتماعيا بينما استخدمت كسلع تخضع للمنطق الاقتصادي والتجاري وعمليات السيطرة على الآخرين.

بهذا فإن الواقع القائم يتطلب التشديد على ماهو معياري فيها وتشجيع الذهن النقدي التمييزي لدى المواطن بين المثل المعيارية والمنافع الاقتصادية واذا كانت الدولة حاجة لحماية المصلحة العامة وتدعيم الصناعات الغذائية الوطنية، فيجب الا يكون ذلك باستبعاد المواطنين.

بل ان دورها اليوم مترابط مع وجود مجتمع مدني حي تصبح الدولة بدونه عبئا على الهوية والثقافة والاتصال كما انه لابد من تعميق دور الصحافيين، ففي واقع العولمة الاقتصادية والاتصالية التي تخضع لأحكام السوق فإن الصحافي يحتل موقعا اساسيا في التمييز بين «الاعلام - القيمة وبين «الاعلام - السلعة » وفي تقديم اعلام واضح محدد في عالم متضخم الاخبار والنزاعات وفي الاخذ بعين الاعتبار حقيقة التنوع الثقافي فالاعلاميون الغربيون كانوا يحررون الاخبار من خلال ما كانوا يعتقدونه صحيحا وموضوعيا باستقلالية كاملة عن المتلقين لهذه الاخبار.

والامر تغير اليوم بحيث لابد من الاخذ بعين الاعتبار التنوع الثقافي دون ان يعني ذلك التخلي عن حرية الاعلام التي تحمل طرح ما يجري ما يزعج وما يتعارض.

- لماذا حالة الاضطراب التي يعيشها العالم اليوم؟

- لأن اتساع التراث الانساني الثقافي يسلتزم وقتا لتمثله من قبل جميع الشعوب، ولان الهويات الثقافية تتعرض الى تحولات في عالم متحرك باستمرار دون اعطاء معنى جديد للعالم وللوجود الانساني وللعلاقات الدولية.

وفي هذا فالفرق كبير بين الشمال والجنوب لأن هذا الاخير يشعر بوجود خطر على ثقافاته وهوياته في حين ان الاول يتمتع بنوع من الاستقرار الثقافي النسبي لأنه يفعل هذه التحولات ويواكبها وفي هذا الواقع فإن ايديولوجية الحداثة التي تصم الآذان بالانفتاح والتنقل والاختلاط ومواطنة العالم ترفض رؤية هذه المشكلة مكتفية باتهام الآخر في انه محافظ او تقليدي لهذا فهي أعجز عن حل مشكلة «الآخر».

لقد اصبحت هذه الايديولوجية تعبيراً عن النخب البارزة والمستفيدة من حركة العولمة بالذات، ولهذا لابد من نقد الحداثة من اجل إنقاذها ضد التبسيطات التي تطرحها حول الحاضر وحول التقليد وحول السياسة وحول الثقافة، الخ.

إن الثقافة التي كانت معيارا في الصراعات من أجل الاستقلال والتحرر أصبحت مع عولمة الاتصاليات محركا سياسيا بحد ذاته ، بل ان كل حركة اجتماعية من شأنها اليوم ان تأخذ طابعا ثقافيا وبالتالي سياسيا، وهذا يختلف عن مسألة البيئة مثلا.

فبقدر ما ان هذه المسألة تطرح نفسها رهانا سياسيا بقدر ما ترى ايجاد وحدة حولها، بينما تعني قضية الثقافة احترام التنوع الثقافي، والكاتب في هذا يشير الى ان أنه إذا لم تستطع الثقافة ان تفرض نفسها رهانا سياسيا دوليا يجد تعبيره في التعايش الثقافي فإن الاديان ستصبح بشكل ما عاملا مركزيا للسياسة.

لقد أدت النزعة الفردية المرتبطة بفكرة الانعتاق والتحرر تجاه الطائفة والاسرة والطبقة والمنطقة والتي ساهمت وسائل الاعلام في نشرها وتفصيلها الى المجتمع «الفرداني- الجماهيري» إلا ان تفكك الايديولوجيات المعروفة واضطراب الارتباط بين الاتصال والثقافة حيث ان الثقافة تعني الصلة مع تراث متمثل واضح المعالم ومستقر الى حد ما.

وحيث ان الاتصال يعني اغراق الفرد والمجتمع بما هو متحرك ومتناثر وفوري، كل هذا أبرز مسألة الهوية الثقافية الجماعية ، وهنا فإن الخطر قائم خاصة في البلدان التي لاتعرف رساخة الديمقراطية او البلدان التي لاتساهم في اعجال العمومي الاتصالي الحديث.

وذلك بسبب امكانية اللجوء الى الهوية الثقافية - الملاذ في وجه الآخر ضد الهوية الثقافية - العلاقة مع الآخر باختصار فإن الخطر قائم، فإما التوجه نحو «الشعبوية» أو «الجمعية» التي تجعل من العلاقات العاطفية او الدموية أو العقيدية مشروعا ثقافيا سياسيا لها ، اما الاتجاه نحو التعددية الثقافية اعترافا بها وتعاونا وتفاعلا معها مشروعا ثقافيا، سياسيا الهوية الثقافية ، العلائقية هي صلب مسألة التعايش الثقافي.

وهذا يعني اجراء زحزحة من التأكيد على الذات باتجاه التأكيد على الآخر ايضا، ومن التحدث والتمسك بالخصوصية المطلقة إلى التحدث والتمسك بالخصوصية المتواصلة، ومن التشديد على الاختلاف الى البحث عن التقارب ، هذا مايدعوه اليونسكو «بالتعددية البناءة» هل هذا ممكن؟

نعم باعتبار ان كل ما يشكل معنى لإدراك العالم، أو في الادراك المتبادل بين المجتمعات ويتم تقاسمه يصبح واقعة ثقافية- علائقية، وباختصار واقعة ثقافية مشتركة، هذا ما يفسر وجود مجالات حضارية مشتركة تضم عدداً من الاقوام والشعوب.

والتعايش الثقافي في هذا لاينجم عن البحث عن الاستقلالية الثقافية التي تكاد تكون قطب الرحى لاستقلالية الشعوب المنتقصة في استقلالها السياسي والاقتصادي وحسب ، وإنما ايضا لانه لا يقول بهويات ثقافية صغيرة وكبيرة، فمثلا اللغة التي تتحدث بها مجموعة بشرية محدودة لها نفس الاهمية التي تأخذ لغات اخرى منتشرة ، لانها تحمل ما وراء الكلمات رؤية للمجتمع والحياة وتنتمي الى التراث الانساني.

وبقدر ما ان البشر سيتعرضون للاكتساح العولمي الاقتصادي الاعلامي بقدر ما سيطالبون بالتعددية الثقافية، وبالهوية الثقافية دفاعا عن وجودهم ، وبقدر ما ان حل النزاعات والتوترات بينهم يتطلب تعايشا ثقافيا سلميا، اي ان هذا التعايش اصبح الرهان السياسي للقرن الجديد.

بمعنى آخر فإن التعايش الثقافي بقدر ما هو مصطلح ثقافي بقدر ماهو مصطلح سياسي طالما انه يهدف الى الاعتراف بكافة الثقافات ورفض اجراء تراتبية فيما بينها وتحقيق التعاون المشترك لها ونزع فتيل الصدامات والحروب ضد بعضها البعض وتحقيق السلام والتقدم لها جميعا، هكذا فإن خطاب «صدام الثقافات» عدا عن كونه خطابا ايديولوجيا فإن خطاباً كسولاً يريد ربط كل التحولات الدولية بنفس الانماط من التفكير السابقة والتصورات الحتمية والنزعات العدوانية، ان مسألة التعايش الثقافي ستحتاج الى وقت لكي تنتشر كبديل للعولمة الاقتصادية والتكنولوجية الاتصالية القائمة، إلا انها رهان القرن الجديد الذي نعيشه وبالتالي فلا بد منذ اليوم بالاضطلاع بتنوع اللغات.

فاللغة ليست مجموعة كلمات وحسب وانما هي أشكال في التفكير والمتخيل والتصورات ولهذا تتغير البنى الذهنية من لغة الى اخرى ، اي ان صيانة تعدد اللغات هو الشرط الاول للتنوع الثقافي، اللغة هي الهوية، واذا كانت الهوية الثقافية اوسع من الهوية اللغوية فليس هناك من هوية ثقافية دون هوية لغوية.

كما ان هذا التعايش يستلزم على المستوى الدولي تدعيم المؤسسات الدولية وعلى رأسها منظمة الامم المتحدة بهدف ضبط العولمة والاعتراف بدور الدولة التي يراد تهميشها لمصلحة تلك العولمة، فإذا كان القرنان الثامن عشر والتاسع عشر قد ركزا على الديمقراطية السياسية بينما شدد القرن العشرون على الديمقراطية الاجتماعية فإن القرن الحالي أمام التأكيد على الحقوق الثقافية والتعايش الثقافي ، وفي هذا كله لا يمكن تجاهل العمل السياسي وبالتالي الدولة وضرورة ربطها بالمجتمع المدني وبحقوق الانسان.

وأمام البعد الجديد للعولمة فإن الثقافة- الاتصالات لاتعني الاختيار بين الحداثة والتقليد، وانما إقامة علاقة جدلية بينهما ودون تراتبية مسبقة خاصة وان كل ماهو تقليد قد حط من شأنه طوال الـ٥٠ عاما الماضية، ان على الحداثة ان تنفتح على ماهو معياري وانساني وتواصلي في التقليد والعكس صحيح كل ما في الامر ان تستطيع الهوية الثقافية- العلاقة ان تتدعم انفتاحا وحوارا وتعاونا وتسالما مع الآخرين.

الهويات الثقافية تتعرض إلى تحولات في عالم متحرك باستمرار دون إعطاء معنى جديد للعالم والوجود الإنساني

الكتاب : العولة الأخرى

الناشر: فلا ماريون - باريس ٢٠٠٣

الصفحات :٢١١ صفحة من القطع المتوسط